

1 - 10 ديسمبر 1997

كيوتو، اليابان

قمة المناخ 03

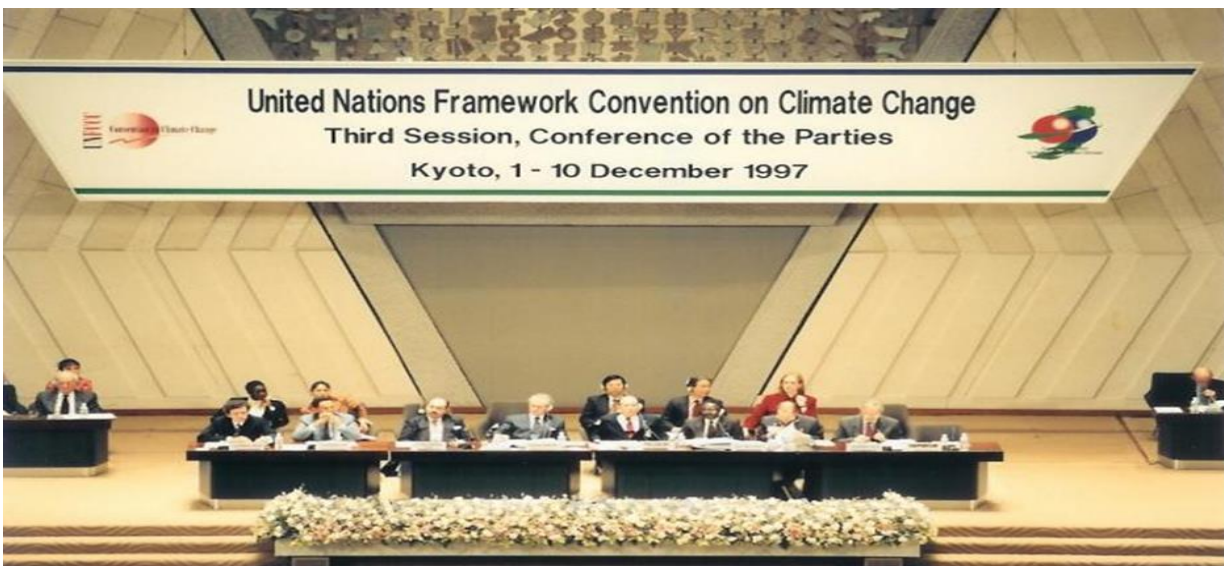
رئيس القمة: هيروشي أوكي

وزير البيئة الياباني آنذاك

انطلاق القمة:

حضر المؤتمر أكثر من 10 آلاف مشارك، بمن في ذلك ممثلون عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والصحافة، والذي تضمن جزءاً رفيع المستوى يضم بيانات من أكثر من 125 وزيراً. وبعد أسبوع ونصف من المفاوضات الرسمية وغير الرسمية المكثفة، تم اعتماد "بروتوكول كيوتو" بالإجماع من قبل 150 طرفاً موقعاً على البرتوكول، في 10 ديسمبر 1997.

تضمن البروتوكول بدوره أهدافاً ملزمة قانوناً لخفض الانبعاثات من الدول المتقدمة والمتعلقة بالغازات الدفيئة الست الرئيسية، وهي: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، ومركبات الكربون الهيدروفلورية، ومركبات الكربون المشبعة بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت، وذلك بنسبة لا تقل عن 5% عن مستويات عام 1990، وذلك خلال الفترة من 2008 إلى 2012.



نتائج وتوصيات القمة:

- قدم بروتوكول "كيوتو"، والذي تم اعتماده في المؤتمر وسائل إضافية لتحقيق الأهداف عن طريق ثلاث آليات قائمة على السوق: تداول الانبعاثات، وآلية التنمية النظيفة، والتنفيذ المشترك، وتشجع هذه الآليات، بشكل مثالي، على خفض الغازات الدفيئة؛ حيث يكون البروتوكول أكثر فعالية من حيث التكلفة في العالم النامي، وهذا له فوائد موازية لتحفيز الاستثمار الأخضر في الدول النامية، وإشراك القطاع الخاص في هذا المسعى لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، والحفاظ عليها عند مستوى آمن.
- بموجب البروتوكول، يجب مراقبة الانبعاثات الفعلية للدول الصناعية، والاحتفاظ بسجلات دقيقة للصفقات التي تُجرى؛ حيث أنشأ "بروتوكول كيوتو" نظامًا صارمًا للرصد والمراجعة والتحقق، بالإضافة إلى نظام امتثال لضمان الشفافية ومساءلة الأطراف.
- تقوم أنظمة التسجيل وتتبع وتسجيل المعاملات التي تجريها الأطراف بموجب الآليات، وتحتفظ أمانة تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، ومقرها "بون" بألمانيا، بسجل معاملات دولي للتحقق من أن المعاملات متوافقة مع قواعد البروتوكول.
- تقوم الأطراف بالإبلاغ عن طريق تقديم قوائم الجرد السنوية للانبعاثات والتقارير الوطنية بموجب البروتوكول على فترات منتظمة. وعليه، يضمن نظام الامتثال أن الأطراف تفي بالتزاماتها، ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها إذا كانت لديها مشكلات في القيام بذلك.
- بروتوكول "كيوتو"، مصمم أيضًا لمساعدة الدول على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، ويسهل تطوير التقنيات التي يمكن أن تساعد في زيادة المرونة لتأثيرات تغير المناخ ونشرها. وقد أنشئ صندوق التكيف لتمويل مشروعات وبرامج التكيف في الدول النامية الأطراف في بروتوكول "كيوتو"، وفي فترة الالتزام الأولى، مُمول الصندوق بشكل رئيس بحصة من عائدات أنشطة مشروعات آلية التنمية النظيفة.

